كلية الحقوق
القسم التجاري والبحري

النظام القانوني للأسرار التجارية

(دراسة مقارنة)

The Legal System of Trade Secrets
(A Comparative study)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

إبراهيم محمد يوسف عبيدات

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد (رئيساً)
أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري، كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد (مشرفاً وعضواً)
أستاذ القانون التجاري والبحري، كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح (عضواً)
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد، كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

١٤٣٤ هـ-٢٠١٢ م

كلية الحقوق
الدراسات العليا

صفحة العنوان

اسم الطالب : إبراهيم محمد يوسف عبيدات

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

اسم الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٢

كلية الحقوق
الدراسات العليا

النظام القانوني للأسرار التجارية

(دراسة مقارنة)

The Legal System of Trade Secrets

(A Comparative study)

اسم الطالب : إبراهيم محمد يوسف عبيدات

عنوان الرسالة : النظام القانوني للأسرار التجارية

اسم الدرجة : دكتوراه

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري، كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري، كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح (عضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد، كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

تاريخ البحث / / ٢٠

الدراسات العليا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة
بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية

موافقة مجلس الجامعة

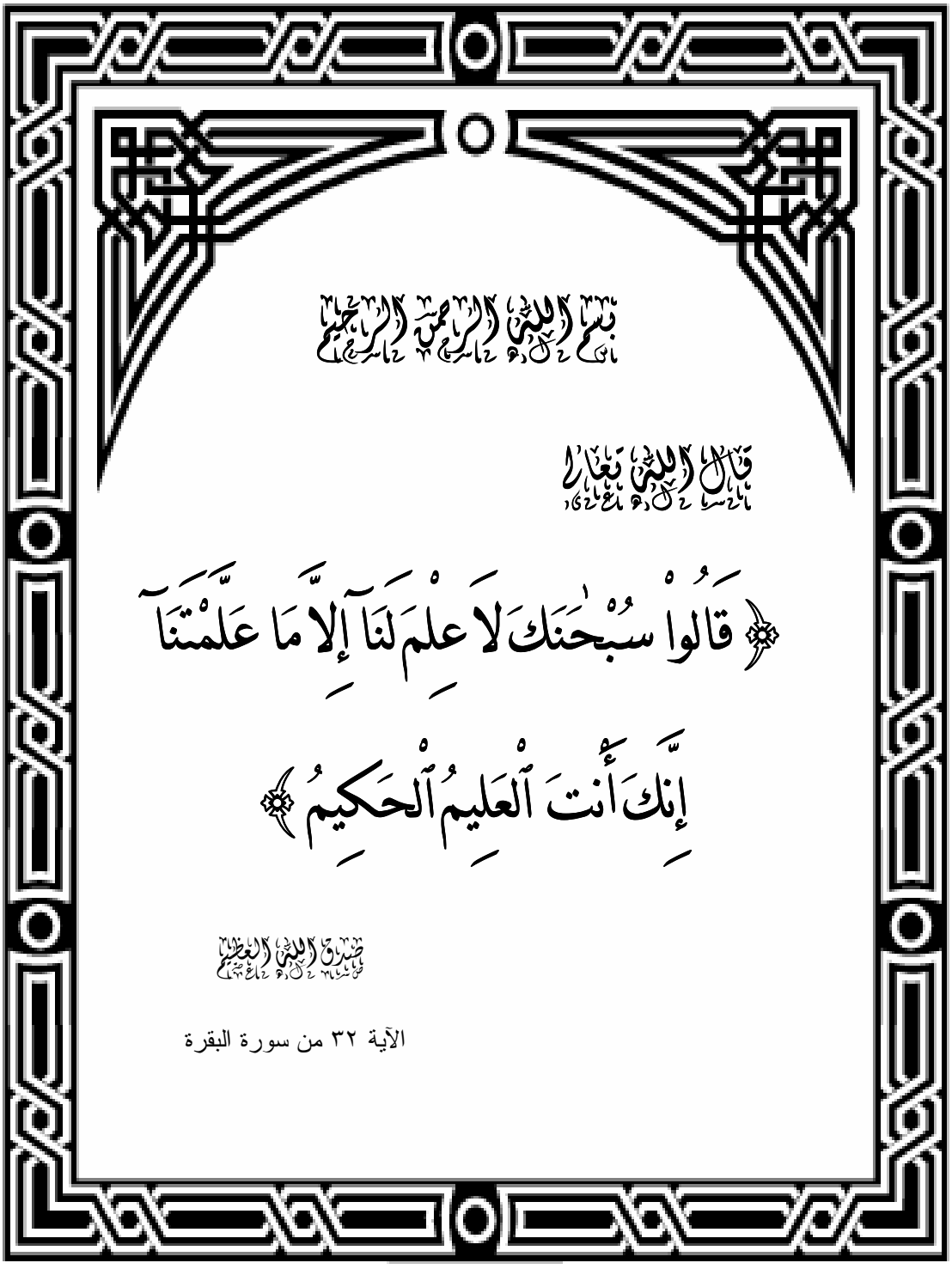

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٣٢ من سورة البقرة

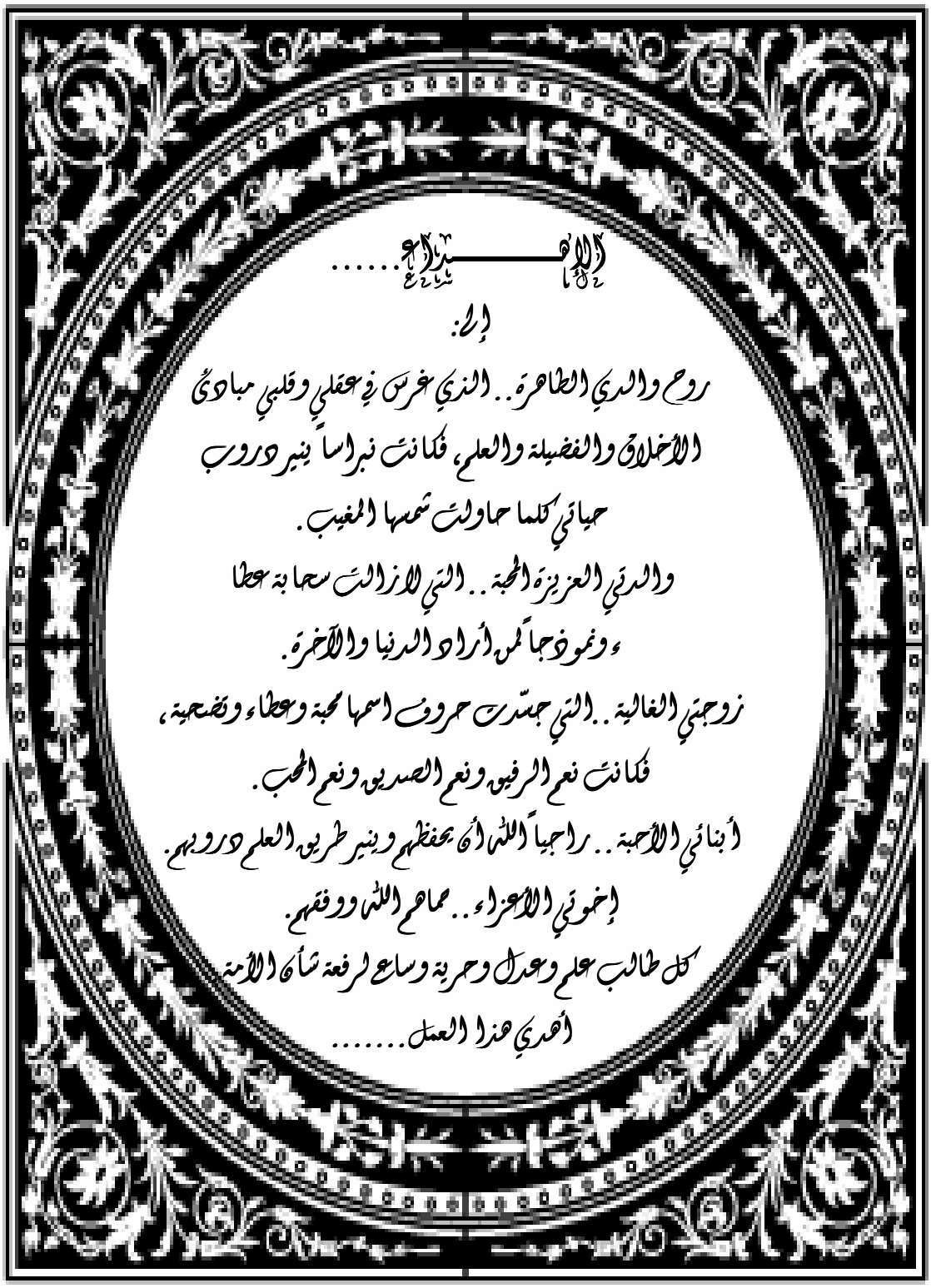

الإهـــــــــداء.....

إلى:

روح والدي الطاهرة.. الذي غرس في عقلي وقلبي مبادئ الأخلاق والفضيلة والعلم، فكانت نبراساً ينير دروب حياتي كلما حاولت شمسها المغيب.

والدتي العزيزة الحبة.. التي لا زالت سحابة عطاء ونموذجاً لمن أراد الدنيا والآخرة.

زوجتي الغالية.. التي جسّدت حروف اسمها محبة وعطاء وتضحية، فكانت نعم الرفيق ونعم الصديق ونعم الحب.

أبنائي الأحبة.. راجياً الله أن يحفظهم وينير طريق العلم دروبهم.

إخوتي الأعزاء.. حماهم الله ووفقهم.

كل طالب علم وعدل وحرية وساعٍ لرفعة شأن الأمة

أهدي هذا العمل.....

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفقيه الفاضل..

الأستاذ الدكتور رضا السيد عبد الحميد أطال الله عمره، الذي

ما بخل علينا بعلمه، فكان القدوة الحسنة، والأستاذ المخلص لرسالته،

فتعلمنا منه حب العلم والإصرار على العمل به.

الأساتذة الفقهاء أعضاء لجنة المناقشة

وإلى كل من أسهم بانجاز هذا العمل....

الملخص

تعتبر المعلومة الدعامة الأساسية في إنشاء المشروع التجاري وتطوّره، مما أدى إلى بروز أهميتها ودورها كأحد العناصر المؤثرة في تكوين رأس المال التجاري، ومحوراً رئيسياً من محاور العملية الإنتاجية في تلك المشاريع، لهذا فقد اتجه التنافس إلى منحى أخر أكثر أهمية، حيث انتقل من الحصول على التركيبات الكيميائية والآلات والنماذج إلى الحصول على المعلومة التي قادت إلى كافة المعارف المرتبطة بالعملية الاقتصادية، ولما كانت الأسرار التجارية تتجسد في المعلومة، فقد اتسع مفهومها لمدى أكثر شمولية فامتد ليشمل المعارف والمهارات المتعلقة بالحواسيب؛ كما يشمل المعارف الإدارية والتكنولوجية والتنظيمية، ما دامت تحتفظ بسريتها في إطار الاجراءات التي كفلها صاحبها لما تجسده من قيمة اقتصادية هامة بالنسبة له، وبما تمنحه من ميزات تنافسية لا تتحقق لغيره من منافسيه.

وقد ازدادت قيمة الأسرار التجارية وأهميتها ليس لأنها مجرد معلومة، بل بما تعنيه هذه المعلومة من قيمة اقتصادية مهمة ومؤثرة، فقد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية بما ترتبه من حقوق، وتكمن أهميتها بالنظر إلى سهولة الاعتداء عليها وسرقتها واستغلالها، ونتيجة للتنافس القوي بين القطاعات الصناعية والتجارية ازدادت الاعتداءات على الأسرار التجارية في مطلع القرن العشرين، لهذا لم يتوانَ الفقه القانوني ممثلا بالمدارس الفقهية والقضاء في مواكبة التطورات الهائلة التي رافقت المفهوم القانوني للأسرار التجارية منذ نشوئه كمفهوم محدد بالأسرار الصناعية والمعارف الفنية وصولاً إلى تعلقه بالمعلومة السرية ذات القيمة الاقتصادية بصرف النظر عن كونها تتعلق بالمهارات والصيغ، بل تعدتها إلى كل

ما من شأنه تطوير المشروع التجاري، سواء كانت معلومات إدارية أو تكنولوجية، فأصبح القضاء ينظر هذه القضايا بجدية، وقد استندت القرارات القضائية آنذاك على علاقة الثقة لحماية الأسرار التجارية، ثم تطورت تلك الحماية لتستند على مضمون المنافسة غير المشروعة والإضرار الناجم عن عدم الالتزام بشرف المهنة، ثم أخذت صورة تلك القرارات تتغير نحو الأسرار التجارية بصفتها حقاً من حقوق الملكية الفكرية بعد إقرار التشريعات الخاصة بها.

وتأسيساً على هذا، تبحث هذه الدراسة في النظام القانوني للأسرار التجارية، من حيث بيان التطور التاريخي لها وعلاقتها بالمعارف الفنية، مروراً بتحديد الإطار العام لمفهومها القانوني من خلال البحث في تعريفها وطبيعتها القانونية وتحديد موقعها بين الحقوق، وصولاً إلى البحث في القواعد القانونية التي تضمن الحماية القانونية لها، من خلال البحث في المتطلبات القانونية لتلك الحماية والآليات الكفيلة بتحقيقها، وقد استند البحث على القواعد القانونية الناظمة للأسرار التجارية التي أرستها الأنظمة القانونية في الأردن ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المدارس الفقهية والمبادئ القضائية وما تمخض عنها من تجاذب وتنازع في النظر إلى هذا المفهوم القانوني.

المقدمة

كان للتطور الصناعي والتقني دوراً هاماً في إبراز المعلومة كأحد أهم المحاور التي تستند عليها العلاقات الإنسانية بكافة مجالاتها، مما أثار تطورات هائلة ومعقدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري، نتج عنه إشكالات هائلة ترتبط بالنشاطات المتعددة لأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول والأفراد، أنتجت بدورها تفاعلات حائرة وشائكة على المستوى التنظيمي لأجل ضبط هذه التطورات ومنهجتها ضمن أسس تحكمها الشرعية وقواعد العدالة وصولاً لتشكيل نظام متناغم يسير نحو التقدم بخطوات هائلة، الأمر الذي أوجد بيئة خصبة لولادة أنظمة قانونية بعيدة كل البعد عما كان سائداً في العقود السابقة.

ومع تزايد نمو الاقتصاد العالمي الذي رافقه التنافس الشرس والمفتوح بين مصالح أطراف متعددة، نتج عنه قفزة نوعية في استحداث نمط خاص في أساليب ممارسة التجارة لدى الأطراف، وكنتيجة لهذا برزت لدينا أسس جديدة في المحافظة على البقاء لدى الأطراف – أفراداً كانوا أم مشاريع تجارية–، تتركز حول إيجاد صيغ وأطر قوية تهدف إلى بذل أقصى درجات الحذر والشفافية في المحافظة على مكناتها التجارية والفنية والإدارية التي تشكل بدورها أساس نجاح أنشطتها التجارية.

ولما بدأت حدة التنافس تتسع شيئاً فشيئاً منذ بداية العصر الرقمي، ظهرت هنالك الكثير من المخاطر والتعقيدات على المستوى القانوني أنتجت نظاماً جديداً تأسس في معظم محاورة على ماهية أساليب الحماية القانونية لمثل هذه التطورات، مما ركز أنظار الفقه القانوني لتبني نظام الملكية الفكرية كأساس لهذه الحماية، وقد